د. ابتهال عبدالعزيز الخطيب

«حشيشة»

ماذا لو كان هناك دواء يخفي الألم، يعدم مشاعر الأسى والعذاب، هل كنت لتتناوله؟ ماذا لو، لا قدر الله، فقدت فلذة كبدك، استولى العذاب على كل ذرة في جسدك وعصرك الألم حد الجفاف، هل كنت لتختار تناول هذا الدواء لتفقد كل مشاعر الألم ولا تعود تهتم لهذا الفقد؟ ماذا لو اخترت تناول هذا الدواء دقائق بعد سماعك خبر فقدك؟ ماذا سيقول هذا القرار عنك كإنسان أن تختار ألا تؤاسي فجيعتك ولا تمر بحزنك المستوجب ولا تعاني ألم فقدك لفلذة كبدك؟ كانت هذه بعض النقاط الفلسفية لجلسة حوارية عميقة بين العالمين ريتشارد دوكنز وسام هاريس، لم يسعني وأنا أستمع إليهما سوى أن أسقط ما يتناولون على وقائع حياتنا العربية الإسلامية المشبعة بالأسى والعذاب والفقد. يقول سام هاريس إن اختراع مثل هذا العقار ليس ببعيد عنا، إلا أننا سنكون أمام قرارات أخلاقية غائرة في بعدها الإنساني ونحن نحاول أن نجد طريقنا بين مشاعرنا ومبادئنا وتطوراتنا التكنولوجية كبشر.

ما لم يخبره هاريس ودوكينز هو أننا، الأمة العربية الإسلامية، قد اخترعت هذا الدواء فعلاً، لا يتناوله الأفراد منفصلين، بل تتناوله شعوب بأكملها، جرعات جماعية تخدر مشاعرها وتبلد أحاسيسها تجاه ما يحيط بها من بشاعة وألم وفقد. أن تستطيع، كبشر، أن تجد مخرجاً لدموية النظام السوري البشع، أن تستطيع أن تستخدم كلمات رنانة وألفاظاً سياسية تحليلية طنانة لتخبرنا كيف أن العنف مستوجب والأطفال القتلى هم في عداد الأضرار الجانبية والضحايا المفروضين في حالات الحروب، فأنت ولا بد "متناول". أن تستطيع أن تستخدم إيران وتحليلاتك السياسية لتقمع صوت الإنسان البحريني وتتقبل إهانته وضربه وحبسه وترضى بنقصه الذي لا ترضاه لنفسك، فأنت ولابد "متناول". أن تريح توجهك الإسلامي في مظلة صندوق اقتراع فلا تعود ترى طائفية وقبح نظام مرسي وأن تنيخ توجهك الليبرالي في ظلال الاحتكام للقانون فلا تعود ترى عنف واستمراء نظام السيسي فأنت ولابد "متناول". أن تستخدم شيعيتك لتحسن منظر حزب الله وهو يغمس أياديه في دماء السوريين أو تستخدم سنيتك لتبرر مقتل أطفال الضاحية الجنوبية في لبنان أو تعود فتستخدم شيعيتك لتتفهم مقتل اثنين وأربعين طرابلسياً شمالياً، فأنت بلا شك "متناول"، وجرعة ثقيلة، حتى لتبلد كل الإحساس وتوقفت كل أشكال التلاقي الإنساني، بعت نفسك عندما بعت بني جنسك، وقبضت الثمن... أفيون.

والأفيون مريح كثيراً على ما أسمع، لذا، قد لا ألوم الشعوب العربية الإسلامية "تحشيشها" الجماعي، فمصائب هذه الشعوب ومآسيها وأحزانها بحر أحمر يتدفق لا شطآن له يرتاح عليها المنكوب. لذا، أتفهم عندما يسر الناس لأنفسهم بأن هؤلاء الأطفال الذين ماتوا ما هم سوى ثمن لنصر قادم عظيم، هم قربان يُدفع حتى يتسيد التشيع أو حتى يسود السنّة والجماعة، وعندما تنظر لعظم الهدف، سيادة الفرقة الناجية، وعندما تقدر شحاحة الثمن، كم طفل على كم امرأة على كم رجل، ما هم سوى قطرات إنسانية في بحر من البشر المتلاطم، عندما "تسحب نفس" الطائفية، وتأخذ "شمة" سياسية، على شوية "حبوب" أخروية تجعلك تطير مع الملائكة باتجاه الجنة، فأي ألم ستقاسي وأي وخز ضمير ستشعر؟ حقيقة، من يلوم شعوبنا على تحشيشها الجماعي؟ أي شعوب أخرى تستطيع أن تتداول وتتعامل مع مصائب جمعية كمصائبنا؟ إن أردت طائفية، أو أردت استبداداً، أو رغبت في عنف، أو اشتقت لدماء، دكتاتورية، فقر، جهل، تنكيل بالمفكرين، تكفير للعاقلين، تطهير عرقي، أيديولوجيات بائدة، بعضها وفي الأغلب كلها تحت ذات السماء، فكيف لا نحشش؟ كيف لا ندخن طائفيتنا وعنصرياتنا وأحلام جناتنا وحور عينها وولدانها المخلدين؟ بغير بلادة الإحساس لا يمكننا أن نستمر، فلا تسألن عن معنى هذه البلادة ولا تفلسف أبعاد اختيارها كما يفعل دوكينز وهاريس، نولع الحجرين أحسن ما نولع في أنفسنا.

د.عبدالحميد الأنصاري*

الاهتمام الدولي بمصر من زاوية إيجابية

أثارت مواقف الدول الأوروبية والولايات المتحدة من الوضع الجديد في مصر في أعقاب ثورة 30 يونيو، وتدخل الجيش، وزوال حكم الإخوان، ومجيء حكم جديد، ورفض الإخوان الاعتراف بالواقع الجديد، وسعيهم إلى الاعتصامات الطويلة والتظاهرات المستمرة التي تخللتها اشتباكات عنيفة وسقوط المئات من القتلى والجرحى، إضافة إلى إحراق العديد من الكنائس وأقسام الشرطة والمنشآت الخاصة والعامة، أثارت هذه المواقف ردود فعل متباينة سواء في مصر أو في الساحة العربية.

فبينما رحب بها جماعة الإخوان والمتعاطفون معها، وكذلك جماعة "لسنا من الإخوان" ولكن ضد حكم العسكر، ومع الحوار السياسي مع الإخوان وصولاً إلى حل سياسي وسطحي، نجد في المقابل أغلبية الشعب المصري وحكومته والعديد من الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي رأت في هذه المواقف الدولية نوعاً من عدم التوازن في الرؤية والتوجيه والسلوك، وتجاهلاً لإرادة 30 مليوناً خرجوا رافضين حكم الإخوان.

وكان من أبرز من عبر عن هذا المضمون، وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي انتقد المواقف الدولية تجاه مصر بقوله: انتفاضة 30 مليون مصري لا توصف بالانقلاب العسكري، مؤكداً مساندة السعودية الكاملة لمصر، كما عبر عنها بقوة ووضوح خطاب خادم الحرمين الشريفين الذي لقي ترحيباً جارفاً من الشعب المصري وحكومته، ومحذراً من يهدد مصر بوقف المساعدات بأن عليه أن يعرف أن الأمة العربية قوية بإمكاناتها وستقف معها.

كما أن أشد الغاضبين من المواقف الأوروبية والأميركية، الشعب المصري الذي بلغ به معدل الغضب وخاصة ضد الولايات المتحدة مبلغاً لم يصل إليه من قبل في تاريخ العلاقات بين القاهرة وواشنطن، كما يقول وحيد عبدالمجيد، انطلاقاً من اعتقاد المصريين أن الولايات المتحدة تتحدى إرادتهم الإجماعية في رفض الحكم الإخواني، والتي تمثلت بـ(3) تظاهرات غير مسبوقة تاريخياً في شهر واحد (30 يونيو، 3 يوليو، 26 يوليو)، بل تحول هذا الغضب الشعبي إلى نوع من العداء للولايات المتحدة، ورفض مساعدتها السنوية والمقدرة بـ(1.6) مليار دولار.

لقد ضاق المصريون بـ"المن" الأميركي، والتهديد بقطع المعونة في كل سنة كوسيلة للضغط على الحكومة والجيش، إنهم اليوم يطالبون حكومتهم بالمبادرة بإعلان رفض المصريين للمساعدات الأميركية ابتداءً، رفضاً للتهديد والابتزاز الأميركي.

وفيما يتعلق بالمواقف الأوروبية فقد تمخض اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل مؤخراً عن تعليق توريد كل ما يمكن استخدامه في عمليات القمع في مصر، والمطالبة برفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح السجناء السياسيين واحترام حرية التعبير والتجمع السلمي، وإعلاء شأن حقوق الإنسان، وضمان حقوق الأقليات، ووصف ما حصل من حرق للكنائس وقتل الجنود المصريين بسيناء بالعمليات الإرهابية، كما ترك الاتحاد الأوروبي لأعضائه حرية التعامل مع مصر.

في تصوري أنه لا ينبغي الانزعاج من المواقف الأوروبية والأميركية وغيرها من الوضع المصري الجديد باعتبارها تدخلاً مرفوضاً في الشأن الداخلي المصري، كما ينبغي تجنب ردود الفعل العاطفية وتوتير العلاقات بين الدول، فالمصالح الدولية لا تبنى على العواطف الجياشة، كما لا يصح أن تكون رهن مشاعر الغضب الوقتية.

وبطبيعة الحال فإن من حق الشعوب أن تغضب لما تتصوره ماساً بكرامتها أو سيادة دولتها أو استغلال إرادتها، ولكن على القيادات والحكومات والنخب الفكرية والدينية ضبط هذا الغضب وترشيده وتوجيهه الوجهة الآمنة، صيانة للمصالح الوطنية العليا، ومهما بلغت سخونة الغضب الشعبي، فعلينا أن نحول بينه وبين توتير العلاقات الدولية، وعلينا أن نفهم طبيعة العصر ونتفهم عوامل المواقف الدولية ودوافعها.

لقد انتهى العصر الذي تتحصن فيه كل دولة داخل أسوارها العالية بمعزل عن التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، وانكسرت ثنائية الداخل والخارج، وأصبح ما هو خارج يؤثر في ما هو داخل والعكس صحيح، أصبح التدخل الدولي في الشأن الداخلي سمة من سمات العالم المعاصر، ولا يفيدنا استنكار التدخل في شؤوننا، كما لن يلتفت أحد إلى هذا الاستنكار، أصبح الجميع يتدخلون في شؤون بعضهم بعضاً.

ما يحصل في مصر يهم العالم أجمع، وما يحصل في أميركا ينعكس على ما هو حاصل في مصر، لذلك علينا تفهم هذا الأمر وحسن إدارته وتوظيفه لمصلحتنا، والاستنكار ليس حلاً، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاهتمام العالمي بالحدث المصري، يؤكد أهمية مصر ومكانتها على الصعيد الدولي سياسياً واستراتيجياً.

فمصر ليست دولة عادية، فهي أم الدنيا كما يقول المصريون، و"رمانة الميزان" في المنطقة، ولها في نفوس العرب المكانة العالية، ولها الثقل السياسي الكبير والمؤثر في كل الدول العربية، وقوتها قوة للعرب، واستقرارها استقرار للمنطقة، ودولة بهذا الشأن والوزن المؤثرين في حالتي السلم والأمن الدوليين، من الطبيعي أن يهتم المجتمع الدولي بما يحصل فيها.

وهذا الاهتمام العالمي لا ينبغي أن يكون باعثاً على القلق والانزعاج، فما يحصل في مصر يشكل صورة الخارطة السياسية لمستقبل المنطقة، ومن هنا نقدر ونتفهم دواعي التحرك القوي لخادم الحرمين الشريفين باعتباره (أقوى تحرك لمساندة مصر منذ عام 1937) لأن مصر تعني الكثير للسعودية، فهما (عماد) الاستقرار العربي.

كثيرون في مصر بالذات، رأوا في المواقف الدولية، انحيازاً وتدخلاً وترصداً، كما استغربوا اجتماع مجلس الأمن لبحث الوضع في مصر باعتبار أن مجلس الأمن معني بقضايا تهدد الأمن والسلام الدوليين لا الأوضاع الداخلية للدول، وهذا صحيح نوعاً ما، ولكن الأوضاع الداخلية للدول أصبحت اليوم مؤثرة في قضايا الأمن والسلم الدوليين.

ومن هنا أتساءل: لماذا لا ينظر إلى هذا الاهتمام الدولي بالشأن المصري من زاويته الإيجابية؟ ولماذا لا نفسر هذا الاهتمام وهذا التقرب باعتبارهما، محاولة لمساعدة مصر للوصول إلى حلول سياسية توقف العنف والدمار والفوضى، وتجنب إزهاق المزيد من الدماء؟! ولماذا لا نرى في مطالبة الحكومة المصرية ببذل أقصى درجات ضبط النفس، وإنهاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والمصالحة الوطنية، نوعاً من الضبط أو القيد الإيجابي العاصم نحو الاندفاع، فسياق الغضب الشعبي نحو ردود فعل تجاه بعض أبناء الوطن، لا تحمد عقباه؟

* كاتب قطري

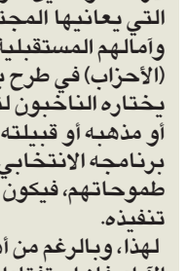

استفتاء «الأولويات» والإصلاح السياسي

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

إن المطلوب هو إصلاح سياسي ودستوري ديمقراطي من أجل تحقيق متطلبات الانتقال للنظام البرلماني الكامل بحيث يسمح بإشهار الأحزاب السياسية على أسس وبرامج وطنية، إذ لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، ثم يعدل النظام الانتخابي بشكل جذري كي يصبح النواب ممثلين للأمة حقيقة.

طلب رئيس المجلس من الأمانة العامة عمل استفتاء لمعرفة أولويات المواطنين علاوة على أنه مضيعة للوقت والجهد والمال، فهو مظهر آخر أو دليل جديد على أن المنظومة السياسية الحالية غير فاعلة وتحتاج لإصلاح سياسي جذري للأسباب التالية:

1- الانتخابات العامة في كل دول العالم تعتبر وكأنها استفتاء لآراء المواطنين حول أفضل السبل الكفيلة بمعالجة المشاكل التي يعانيها المجتمع حاليا من ناحية، وتحديد تطلعاتهم وآمالهم المستقبلية من ناحية أخرى، لهذا يتنافس المرشحون (الأحزاب) في طرح برامجهم الانتخابية على المواطنين ومن يختاره الناخبون لتمثيلهم في البرلمان لا يختارونه لشخصه أو مذهبه أو قبيلته أو عائلته كما هي الحال لدينا، بل لأن برنامجه الانتخابي يعبر عن مصالحهم ويحل مشاكلهم ويمثل طموحاتهم، فيكون النائب بعد ذلك ملزماً أمام ناخبيه في تنفيذه.

لهذا، وبالرغم من أهمية الاستفتاءات العامة كأداة لقياس الآراء، فإن استفتاءات معرفة أولويات المواطنين لا تجرى بعد الانتخابات لسبب بسيط جداً، وهو أنهم للتو قد عبروا عنها في صناديق الاقتراع.

وحيث إن طلب رئيس المجلس قد أتى بعد الانتخابات مباشرة فهو اعتراف صريح بأن الوضع السياسي الحالي مختل وغير سليم، فالانتخابات لدينا يطغى عليها الطابع الفردي، والأعضاء لا يُنتخبون بناء على برامج انتخابية يستطيعون تنفيذها في ما بعد، بل لاعتبارات شخصية وقبلية وطائفية وعائلية.

2- الحكومة لدينا ليست حكومة برلمانية، ولا تشكل بناء على نتائج الانتخابات، بل إنها "حكومة ثابتة" مع بعض التغييرات الشكلية، كما أن الدستور لا يشترط أن تنال ثقة المجلس؛ لهذا فإنها تقدم عادة برنامجاً إنشائياً مكرراً، حتى في الحالات النادرة عندما أقرت ما سُمي بـ"خطة التنمية" فإن الحكومة لم تلتزم بها، فبقيت مجرد حبر على ورق، بل إن ما قامت به الحكومة بعد إقرارها كان يتناقض مع خطوطها العريضة أو إطارها العام الذي أقره المجلس بشبه إجماع!

3- هناك الكثير جداً من الدراسات الاستشارية مدفوعة الثمن موجودة منذ مدة طويلة في أدراج الأجهزة الحكومية مثل استشارة السيد "توني بلير" التي أشار فيها لما أسماه "قنابل موقوتة"، ناهيكم عن دراسات وبحوث المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت ومجلس الأمة وغيرها.

أضف إلى ذلك أن المشاكل العامة التي يعانيها المواطنون منذ سنين واضحة لا تحتاج إلى المزيد من الأدلة ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، مشكلة البطالة وأزمة السكن وغلاء المعيشة وسوء خدمات التعليم والصحة والازدحام المروري وخلل التركيبة السكانية واختلالات الاقتصاد الريعي واستشراء الفساد بأنواعه لا سيما السياسي، فهل يحتاج الأمر بعد ذلك لاستفتاءات ودراسات وبحوث جديدة مدفوعة الثمن أيضاً؟ كلا بالطبع، فالمشكلة ليست مشكلة نقص في الدراسات والبحوث، بل عدم فعالية نموذج الإدارة العامة للدولة المعمول به حالياً.

على هذا الأساس فإن المطلوب هو إصلاح سياسي ودستوري ديمقراطي من أجل تحقيق متطلبات الانتقال للنظام البرلماني الكامل بحيث يسمح بإشهار الأحزاب السياسية على أسس وبرامج وطنية، إذ لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية، ثم يعدل النظام الانتخابي بشكل جذري كي يصبح النواب ممثلين للأمة حقيقة على أن تشكل الحكومة بعد ذلك من الأغلبية البرلمانية، وتنال ثقة المجلس بعد تقديم برنامجها وليس كما هي الحال حالياً.

هاورد ديفيز*

بنك إنكلترا المركزي وفن الملاكمة

PROJECT SYNDICATE

في كندا، إذا قلت إنك قادم من لندن، فإن أهل البلد سيسألونك غالباً إن كنت تقصد لندن في أونتاريو، أو لندن في إنكلترا، وأنا أجد هذا السؤال مزعجاً بعض الشيء دوماً، وربما يكشف هذا عن استمرار العقلية الإمبراطورية المتغطرسة.

ولكن قريباً، ربما لن يصبحوا بحاجة إلى توجيه هذا السؤال: ففي لندن أصبحنا جميعاً كنديين الآن، فبمظهره الأشبه بنجوم الروك وسحر العلاقات العامة الذي يمتلكه، كما وصفه أحد المعلقين، استولى مارك كارني، محافظ بنك كندا السابق، على المدينة وكأنه الفاتح الأعظم في الأسابيع الأولى من عمله في منصب محافظ بنك إنكلترا المركزي.

إن التغيير هو السمة الغالبة اليوم على السيدة العجوز في شارع ليدي ثريدنيدل، فالآن يخرج نظام استهداف التضخم العتيق الرجعي، بتركيزه المرضي على مؤشر أسعار المستهلك وتجاهله لاختلال التوازن في القطاع المالي. ويدخل عالم جديد شجاع من "التوجيهات التقدمية القائمة على عتبة محددة من الدولة"، وتكمل هذا العالم ثلاث "ضربات قاضية" مشروطة من شأنها أن تتسبب في تغير التوجيهات. وكان لزاماً علينا أن نتعلم لغة معجمية جديدة بالكامل من أحاديث البنوك المركزية، ويعيش بنك إنكلترا الآن وقتاً مُسكِرا (في قلب الحي المالي في أونتاريو على نهر التايمز).

وكانت النقطة البسيطة التي عرضها كارني في أول تصريح رسمي له هي أن أسعار الفائدة ستظل بلا تغيير، وأن مقابل التيسير الكمي لدى بنك إنكلترا سوف يظل سارياً، على الأقل إلى أن تنخفض البطالة إلى ما دون 7% (من مستواها الحالي عند 7.8%). ورغم أن الأمر برمته بدا واضحاً وصريحاً، فإن الأسواق أصابتها الحيرة. في مستهل الأمر هبطت قيمة الجنيه بشكل حاد، ثم استعاد عافيته، في حين ارتفعت أسعار الفائدة على الاقتراض الحكومي الطويل الأجل بنحو ثلاثين نقطة أساس.

ولعل هذه النتيجة لم تكن ما قصده المحافظ الجديد، ولكنها ربما لم تكن مستغربة، فرغم أن التوجيهات الصريحة الواضحة تشكل جزءاً مفيداً من مجموعة أدوات محافظي البنوك المركزية المعاصرين، فإن النسخة الإنكليزية الكندية المعروضة في لندن بالغة التعقيد، ويرجع هذا في الأساس إلى أنها صيغت في هيئة إطار سياسي مصمم لغرض آخر.

وهناك أربع مشاكل مرتبطة بهذا الأمر: الأولى أن المملكة المتحدة تحافظ على عملية صنع السياسات عن طريق عمل اللجان، ومما يحسب لكارني أنه نجح في إقناع أغلب زملائه الجدد في لجنة السياسة النقدية بالموافقة على النهج الجديد (نحن نعرف الآن أن أحدهم كان رافضاً). ولا يمكننا أن نعتبر هذا أمراً مفروغاً منه. فكثيراً ما كانت آراؤهم منقسمة في السنوات الأخيرة. ولكن التصويت الفردي يظل سارياً، لذا فإن كارني ليس المسؤول الوحيد عن صنع السياسات، كما كانت الحال في بنك كندا. وأي التزامات مستقبلية ستكون مشروطة بإبقاء أغلبية اللجنة على الخط.

ويقودنا هذا إلى المشكلة الثانية: فما يسمى بالضربات القاضية- العوامل الأخرى القادرة على تغيير اتجاه السياسة- يشكل بوضوح مسألة تقدير، وليس مسألة واقع.

وقد تحدث الضربة القاضية الأولى "إذا ارتأت لجنة السياسة النقدية أنه من المرجح أن يكون التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك من 18 إلى 24 شهراً مقدماً سوف يكون 0.5 نقطة مئوية أو أكثر أعلى من الهدف 2%". والثانية "ألا تظل توقعات التضخم في الأمد المتوسط راسخة بالقدر الكافي".

وفي المجال متسع لتقديرات مختلفة لكلا القضيتين، ولكن أياً منها لا تقدم إجابات قاطعة تستند إلى أرقام صلبة، ومن المؤسف أن سجل بنك إنكلترا لم يكن جيداً عندما يتعلق الأمر بالتكهن بالتضخم.

وتشير الضربة القاضية النهائية- والتي قد تحدث "إذا ارتأت لجنة السياسة المالية" أن موقف السياسة النقدية يفرض تهديداً كبيراً على الاستقرار المالي"- إلى المشكلة الثالثة. إن لجنة السياسة المالية جزء من البنية التنظيمية المعقدة الجديدة في المملكة المتحدة، حيث انقسمت هيئة الخدمات المالية السابقة إلى قسمين: هيئة حريصة مكلفة بالتنظيم ومراقبة قواعد السلوك وهيئة أخرى جديدة مكلفة بمراقبة الاستقرار المالي. ويتعين على لجنة السياسة المالية الجديدة أن تعطي المشورة علناً للجنة السياسة النقدية عندما تكون لديها مخاوف.

وينبغي لنا أن نؤكد أن لجنة السياسة المالية يتولى رئاستها محافظ بنك إنكلترا، لذا فإن الأمر لا يخلو من الأساليب الاحتيالية، ولكن تكوينها يختلف عن تكوين لجنة السياسة النقدية، وكذا فإن رأيها بشأن موقف سياسي بعينه قد يكون مختلفاً، وهنا أيضاً يكون للمحافظ صوت واحد.

يزعم البعض أن الأمر كان سيصبح أكثر بساطة لو تم دمج الهيئتين، والواقع أن تثاقل حركة السبل الجديدة للتعبير عن السياسات يشير إلى أن هذا يشكل فكرة جيدة حقاً، فالآن أصبح محافظ بنك إنكلترا في موقف غريب يجعله مدعواً إلى توجيه ضربه قاضية إلى نفسه، وعلى الملأ أيضاً، ومن المؤكد أن مشهداً كهذا سوف يكون مشوقاً للغاية.

والمشكلة الرابعة هي الأكثر جوهرية، فقد اختارت الحكومة ألا تغير التفويض الرسمي لمحافظ بنك إنكلترا، حيث يظل هدفه الرئيسي الحفاظ على استقرار الأسعار، مع إحالة عوامل الاقتصاد الحقيقي إلى المرتبة الثانية من الأهمية، وعلى النقيض من ذلك، فإن مجلس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) الأميركي يعمل بموجب تفويضين: الحفاظ على استقرار الأسعار والتشغيل الكامل للعمالة. وبطبيعة الحال، يتعين عليه أن يعمل دوماً على إيجاد التوازن بين الاثنين، ولكن كلاً منهما له نفس الثِقَل.

إن فشل حكومة المملكة المتحدة في تعديل نظامها الأساسي هو الذي يملي البنية المعقدة للضربات القاضية التي اضطر العاملون البارعون في بنك إنكلترا إلى ابتكارها، فعتبة البطالة، مع ارتباطها بالتوجيهات التقدمية، من الممكن أن ننظر إليها باعتبارها وسيلة مستترة لإضافة هدف ثان، ولكن المرء ما كان ليبدأ من هناك بكل تأكيد إذا كان ذلك هو هدف السياسات في الأمد البعيد.

وكان الأمر سيصبح أكثر وضوحاً لو عولجت هذه القضية بشكل مباشر بتغيير تفويض بنك إنكلترا، وكان ذلك سيضفي على النظام الجديد مسحة من الشرعية الديمقراطية، ويمنحه سلطات أعظم، غير أن الحكومة قررت ألا تعرض القضية في البرلمان.

الواقع أن أهداف نهج السياسة النقدية الجديد جديرة بالإعجاب. ذلك أن اقتصاد المملكة المتحدة، برغم تقدمه إلى الأمام، ما زال يعمل بأدنى من طاقته الحقيقية كثيراً، ولكن لكي يتمكن كارني من إبقاء كل هذه الكرات في الهواء دون أن يوجه ضربة قاضية إلى نفسه، فإنه سيحتاج إلى كل إبداع ورشاقة لاعبي السيرك الكندي العظيم "سيرك دو سولي".

* رئيس هيئة الخدمات المالية البريطانية، ونائب محافظ بنك إنكلترا، ومدير كلية لندن للاقتصاد سابقاً، وأستاذ في معهد العلوم السياسية في باريس حالياً.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

زيتي أخطر عزيز *

الإدماج المالي الآن

PROJECT SYNDICATE

إن تمكين أفقر الناس في العالم من الوصول إلى النظام المالي من شأنه أن يطلق العنان لإمكاناتهم الاقتصادية، ويحسن حياتهم، ويعود بالفائدة على الاقتصاد ككل؛ لذا فمن غير المستغرب أن يصبح احتواء الفقراء وإدماجهم مالياً مكوناً مهماً من مكونات صنع السياسات العامة. والواقع أن البنوك المركزية والهيئات التنظيمية في أنحاء العالم المختلفة تحمل لواء الريادة في جعل الإدماج المالي أولوية، فضلاً عن تفويضها التقليدي المتمثل بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

إن الإدماج المالي يدور حول توفير الفرصة لنحو 2.5 مليار شخص من سكان الأرض لا يتعاملون مع البنوك ويفتقرون إلى الخدمات المالية لتمكينهم من المشاركة في النظام المالي الرسمي، وبالتالي المساعدة في انتشالهم من براثن الفقر وإدخالهم إلى التيار الاقتصادي الرئيسي. إن الاهتمام بالإدماج المالي يَعِد بمجتمع أكثر تماسكاً ونمواً وتنمية أكثر توازناً.

وعلاوة على ذلك فإن الأنظمة المالية تستفيد من اكتسابها قدراً أعظم من الشمولية والتقدمية. ذلك أن المستهلكين الإضافيين المشاركين في النظام المالي الرسمي سوف يساعدون في تعزيز الاقتصادات الوطنية، وبالتالي إثراء الاقتصاد العالمي. ومع انتقال البلدان النامية نحو مرتبة الدخل المتوسط، فإن الإدماج المالي يشكل مكوناً أساسياً للتقدم المستمر.

في البلدان حيث ترتفع مستويات الاستبعاد المالي، يُترَك المستهلكون للاعتماد على خدمات غير رسمية وغير منظمة. وكثيراً ما تنطوي هذه البدائل الرديئة على تكاليف باهظة يتحملها المقترضون- والتمويل الذي يكون عادة قصير الأمد للغاية بالنسبة إلى النشاط الاستثماري الإنتاجي، وعلاوة على ذلك فإن الافتقار إلى حماية المستهلك والأطر التنظيمية والإشرافية يعرض الأنشطة غير الرسمية إلى نقاط الضعف التي قد تلحق الضرر بالمقترضين وتعرض الاستقرار المالي للخطر.

إن زيادة إتاحة الخدمات المالية الرسمية لأولئك الذين ظلوا محرومين منها لفترة طويلة تتطلب إنشاء إطار تنظيمي متوازن. والواقع أن التنظيم القمعي الجامع، الذي ربما يكون ضرورياً في الأسواق المالية المعقدة والتي لا يمكن التكهن بتحركاتها، قد لا يكون مناسباً في المجتمعات الريفية- أو الأسوأ من ذلك أنه قد يخنق الجهود الرامية إلى تشجيع الإدماج المالي.

إن التناسب يشكل جانباً مهماً من التنظيم، فهو يمكن التدابير الاحترازية التي تتناسب مع المخاطر التي لابد من التصدي لها من دون تجاوز أو تقصير، وليس من المستغرب إذن أن تدفع المستويات العالية من الاستبعاد في البلدان النامية والناشئة صناع السياسات إلى تبني تنظيم متوازن متناسب، وبالتالي اكتساب المرونة اللازمة لتشجيع الإبداع في توفير الخدمات المالية مع الحفاظ على الاستقرار المالي في الوقت نفسه.

فقد عملت بنغلادش، على سبيل المثال، على تكييف الأنظمة المالية بحيث تتناسب مع مؤسسات التمويل الجزئي المتناهي الصغر، وقد ساعد هذا في تحفيز نمو التمويل الصغير المستدام للشركات المحلية المملوكة لنساء. كما ساعد أسلوب "الاختبار والتعلم" في كينيا في التعامل مع التنظيم في إطلاق العنان لبرامج تسليم الخدمات المالية بالاستعانة بالهواتف النقالة عبر نظام M-PESA، الذي يقدم للمستهلكين بديلاً آمناً ومريحاً للنقد.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة للتنفيذ الناجح للتنظيم المتوازن والتي أسفرت عن قدر أعظم من الإدماج المالي من دون تعريض الاستقرار المالي للخطر. وفي ماليزيا، أدى تطبيق تنظيم العمل المصرفي بالوكالة (الذي يعمل على حماية مصالح المستهلكين في حين يدعم نماذج الأعمال التي تتبناها المؤسسات المالية) إلى توسع الخدمات المصرفية غير المتفرعة من أجل الوصول إلى مناطق ريفية كانت محرومة من هذه الخدمات سابقاً.

وعلى نحو مماثل، نجح النهج "المنسق" المتعلق بتقديم الخدمات المالية- والذي تتناسب بموجبه متطلبات فتح الحسابات المصرفية مع المخاطر، مع خضوع الحسابات المنخفضة القيمة لقيود أعلى في ما يتصل بالمعاملات- في توسيع القدرة على الوصول إلى الحسابات الأساسية، وتخفيف مخاطر غسل الأموال. وفي باكستان وإندونيسيا تعمل السلطات، من خلال تحديد متطلبات رأس المال بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر وفقاً لحجم التجمعات السكانية التي تتوقع خدمتها، على تمكين هذه المؤسسات من خدمة أسواق مختلفة بشكل مستدام.

وفي الآونة الأخيرة كان صناع السياسات في العديد من البلدان ينظرون في الدور الذي تلعبه هيئات تحديد المعايير المالية في تعزيز الإدماج المالي، وهم يركزون بشكل خاص على التحديات الخاصة التي تنشأ عندما يتم تطبيق المعايير الرقابية في البلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار المالي والإدماج.

ورغم أن المعايير العالمية تعكس كما يفترض مبادئ التناسب، فإنها توفر توجيهات غير كافية للهيئات التنظيمية الوطنية، والمؤسسات المصرفية، ومستشاري القطاع المالي الذين يحاولون تطبيقها بفعالية في بيئات متنوعة. وقد أدى هذا الافتقار إلى الوضوح السياقي إلى ظهور تفسيرات شديدة التحفظ للتنظيمات- وبالتالي خلق حواجز غير مقصودة تحول دون الإدماج المالي. وسوف تتطلب معالجة هذا الأمر مدخلات من صناع السياسات الذين يتمتعون بخبرة عملية في تطبيق المعايير الدولية، وخاصة في الاقتصادات الناشئة.

في نفس الوقت، ومن أجل ضمان التقدم المستمر نحو الإدماج المالي، يتعين على الممثلين من الاقتصادات النامية والناشئة أن يلعبوا دوراً أكبر في تشكيل معايير المستقبل. وقد بدأ بالفعل التحالف من أجل الإدماج المالي، وهو عبارة عن شبكة من محافظي البنوك المركزية وصناع السياسات المالية من أكثر من ثمانين دولة نامية، يسهم في إيجاد تنظيم عالمي أكثر فعالية وتناسباً من خلال تيسير المشاركة المتزايدة من هيئات تحديد المعايير المالية. وفي شهر سبتمبر من هذا العام، يعتزم البنك المركزي في ماليزيا دفع هذه العملية من خلال استضافة منتدى السياسات العالمية.

إن مثل هذه الجهود التعاونية بين الدول النامية تسفر في نهاية المطاف عن تعزيز التعاون الأوثق بينها ونظيراتها المتقدمة، وسوف يؤدي هذا إلى نتائج أفضل للنظام المالي العالمي، والاقتصاد العالمي الحقيقي، وفي المقام الأول من الأهمية الناس الذين استبعدوا من الاثنين لفترة طويلة للغاية.

* محافظة «بنك نيغارا» (البنك المركزي) في ماليزيا منذ عام 2000.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»